التسوية السياسية كمقاربة استراتيجية للدبلوماسية الجزائرية لإنهاء الصراع على السلطة في ليبيا -دراسة وصفية تحليلية-

Political Settlement as a Strategic Approach in Algerian Diplomacy to End the Power Struggle in Libya — A Descriptive and Analytical Study —



خروبي بزارة عمر [1] *

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر،

o.kherroubibzara@univ-chlef.dz

(https://orcid.org/0009-0005-4679-7689)

تاريخ الإرسال: 2026/03/15 تاريخ القبول: 2026/05/24 تاريخ النشر: 2026/06/01

****

ملخص: تهدف الدراسة إلى التأكيد على أن المقاربة السياسية للدبلوماسية الجزائرية في إنهاء الصراع في ليبيا تنبع من الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، والمتمثل في رفض التدخل العسكري الأجنبي مهما كانت اطرافه ومبرراته، وبذلك لزمت الجزائر الحياد الإيجابي، حياد عن الاصطفاف مع أحد اطراف الصراع ضد الطرف الآخر، مع توفير الظروف السياسية الداخلية والخارجية بما يتناسب وتمكين الليبيين من الوصول إلى حل سياسي سلمي ينهي الصراع بينهم، فإطالة أمد الصراع يهدد التماسك الاجتماعي للشعب الليبي، ويهدد الوحدة الترابية لليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحركية الدبلوماسية الجزائرية أثرت على مجرى الأحداث في ليبيا رغم إقصائها في بداية الصراع العسكري، ساهمت في دفع الأطراف إلى تفضيل الخيار السياسي على الحسم العسكري، وهو ما يدل على أن ميزان القوة لصالح الجزائر في الملف الليبي، إذ أن تركيز الدبلوماسية الجزائرية على الحل السياسي نابع من قناعة راسخة بأن الحل العسكري والتدخل الأجنبي الإقليمي والدولي لن يمنح الاستقرار والهدوء للشعب والدولة الليبية وكذا للمنطقة بأكملها.

الكلمات المفتاحية: التسوية السياسية؛ الصراع المسلح؛ الدبلوماسية الجزائرية

Abstract: The study aims to highlight that the political approach of Algerian diplomacy towards ending the conflict in Libya stems from the fundamental principles of Algerian foreign policy, namely the rejection of foreign military intervention, regardless of the parties involved or the justifications given; Algeria has thus adopted a policy of positive neutrality, refraining from siding with one party in the conflict against the other, whilst creating the appropriate domestic and international conditions to enable Libyans to reach a peaceful political solution that ends the conflict between them, as the prolongation of the conflict threatens the social cohesion of the Libyan people and the territorial integrity of Libya. The study concluded that Algerian diplomatic manoeuvring influenced the course of events in Libya despite its exclusion at the outset of the military conflict, and contributed to pushing the parties towards favouring a political solution over a military one, which indicates that the balance of power in the Libyan issue favours Algeria, as the focus of Algerian diplomacy on a political solution stems from a firm conviction that a military solution and regional and international foreign intervention will not bring stability and calm to the Libyan people and state, nor to the region as a whole.

Key words: Political settlement; armed conflict; Algerian diplomacy

* المؤلف المرسل

خروبي بزارة عمر

مقدمة:

سعت الدبلوماسية الجزائرية ومازالت بكل ما تملك من إرث تاريخي دبلوماسي إلى اقتراح حل سياسي للصراع المسلح على السلطة في ليبيا، وإيجاد تسوية سياسية سلمية لذلك الصراع الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام السابق - الذي كان يقوده معمر القذافي-، وينذر بفقدانها لمقدراتها من التماسك الاجتماعي، وحتى فقدانها لوحدتها الترابية، وربما تأخرت الدبلوماسية الجزائرية في الاهتمام بما يحدث على الحدود الشرقية للجزائر، بسبب انشغال السلطة السياسية بالأزمة السياسية الداخلية، هذا التأخر حتم على الجزائر العمل بشكل مكثف دبلوماسيا من أجل إيجاد حل توافقي للصراع المسلح في ليبيا.

إن استمرار الأزمة الليبية الراهنة لها آثار سلبية ليس على الوحدة الترابية لليبيا فقط، وإنما على استقرار المنطقة بأكملها، وعلى الأمن القومي الجزائري بشكل خاص، ونحن نعلم الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية في الأجندة الإقتصادية والسياسية والأمنية للقوى العالمية، لذلك حسب الدبلوماسية الجزائرية فإن التسوية السياسية للأزمة هي أسرع وأضمن حل لتفادي حالة الإنفلات الأمني الذي سينتج عنه تهديدات متعددة تقوض استقرار المنطقة.

إن إطالة حالة الانفلات الأمني في ليبيا لن يعود بالإيجاب على الأمن القومي الجزائري، وتكون الدبلوماسية الجزائرية قد أدركت ذلك طبعا، فهشاشة الأمن في المناطق الحدودية خاصة الشرقية منها على شساعتها تفرض على الدولة الجزائرية زيادة الإجراءات الأمنية، وهذا ما يعني تكاليف جديدة مادية منها وبشرية، الجزائر في غنى عنها لما لها من تحديات إقتصادية وتنموية داخلية تنتظرها، ومن هذا الباب فقد كان للجزائر اقتراحا للتسوية السياسية للصراع على السلطة في ليبيا يحافظ أولا على الوحدة الترابية الليبية وثانيا على أمن المنطقة برمتها، والسؤال الذي يطرح **لماذا تلح الدبلوماسية الجزائرية على الحل السياسي لتسوية الصراع المسلح على السلطة في ليبيا؟**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى خطورة الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري بشكل خاص، والمنطقة المغاربية والساحل بشكل عام، وكيف تعاملت الجزائر مع هذه الأخطار والتهديدات، من خلال المقترح السياسي الذي بادرت به لحل الصراع على السلطة في ليبيا، مع إبراز مدى أهمية الجزائر كفاعل مهم في سياق هذا الصراع الذي تخطى الحدود الداخلية ليصبح صراعا إقليميا ودوليا بالوكالة، كطرف مهدد بشكل مباشر بحكم الحدود المشتركة، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء الجزائر من المشاركة في المبادرة بالحلول بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى، وهذه من ثوابت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

- إقصاء الجزائر من المبادرة بالحلول للصراع الدائر في ليبيا لن يغير من الواقع المتأزم في الداخل الليبي.
- زادت التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية من تأجيج العنف والصراع المسلح وإطالة الأزمة

منهجية الدراسة:

لقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي لإعطاء صورة شاملة لموضوع الدراسة، وفهمها وتفسيرها، ووضع سيناريوهات محتملة لما ستؤول إليه هذه الأزمة.

عناصر الخطة:

المبحث الأول: التسوية السياسية وثوابت الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: تعريف التسوية السياسية

المطلب الثاني: ثوابت الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: الصراع المسلح على السلطة في ليبيا والتدخل الدبلوماسي الجزائري لحل الصراع

المطلب الأول: كرونولوجيا الصراع المسلح على السلطة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي

المطلب الثاني: التدخل الدبلوماسي الجزائري لحل الصراع

المبحث الثالث: المقاربة السياسية الجزائرية وفرص النجاح

المطلب الأول: رهانات الدبلوماسية الجزائرية في فرض مقاربتها السياسية

المطلب الثاني: عناصر ودلالات المقاربة السياسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

المبحث الأول

التسوية السياسية وثوابت الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: تعريف التسوية السياسية

تعتبر التسوية السياسية من الأساليب السلمية لحل النزاعات، وهي إحدى مراحل إدارة النزاع والصراع، بحيث تأتي كمرحلة قبلية للتسوية النهائية، وتعتبر محاولة لإنهاء الصراع المسلح من خلال اتفاقات تفاوضية بحلول مؤقتة، إلى أن تتم معالجة جذور ذلك الصراع من أجل حله بصفة نهائية ومستدامة[1].

وتأخذ التسوية السياسية أشكالا متعددة تشمل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق، ومن خلال ذلك نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على فض النزاعات بالطرق الاختيارية العلمية، كما نصت على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي

[1]- نورة الحفيان،" التسوية السياسية في ليبيا الاشكالات والتحديات"، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، (2020) www.eipss-eg.org

للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها[1].

وتعد التسوية بالطرق السياسية من أهم أنواع التسويات وأبرزها إلى جانب التسويات القضائية، والتي تهدف إلى حل الخلافات بطريقة مباشرة عبر المفاوضات أو غيرها من الوسائل الدبلوماسية السلمية.

الفرع الأول: المفاوضات والوساطة

1- المفاوضات:

هي عبارة عن تبادل وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة على موضوع النزاع، تتم غالبا تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة أو أي منظمة إقليمية، لدفع أطراف النزاع إلى مواصلة عملية التفاوض بهدف تحقيق حل سلمي للنزاع[2].

إن التفاوض مرحلة من مراحل الحوار قبل الوصول إلى إتفاق، وتتميز عملية التفاوض بما يلي[3]:

1- توافر عنصر الصراع الذي قد يكون بين طرفين أو أكثر

2- توافر الرغبة في الوصول إلى إتفاق يرضي جميع الأطراف المتصارعة

3- الإيمان بأنه لابد من وجود نوع من التعاون، وإن كان ذلك لا يلغي حقيقة وجود المنافسة

4- الإقتناع بأن فرض الشروط وإملاء الإرادة لا يوصلان إلى اتفاق مرض وإنما قد يزيد من تأجج النزاع.

5- الجدية في بحث الأرضيات المشتركة التي يمكن أن تتأسس عليها عملية التفاهم.

2- الوساطة:

أن يقوم طرف ثالث محايد بدور الوساطة، وذلك من أجل مساعدة أطراف النزاع وتقريب وجهات النظر التي هي موضع النزاع بينهم، والوسيط يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وتقتصر مهمته على اقتراح الحلول وعرضها على طرفي النزاع، فهي إذن عملية تجري بتيسير من الغير(الوسيط)، حيث أنه أثناء التفاوض المباشر قد يصل أطراف النزاع إلى طريق مسدود ويتمسك كل طرف برأيه وبالتالي يتعذر الوصول إلى حل بينهما، فقد يتمكن الطرفان المتصارعان من الوصول إلى تحقيق قدر أكبر من النجاح بمساعدة الوسيط[4].

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33 منه، 8 https://www.un.org

[2]- كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات،1998)، 78

[3]- صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، (القاهرة: مؤسسة طيبة، 2012)، 45

[3] – مجموعة البنك الدولي، "أساسيات الوساطة: كيفية إدارة المنازعات والتحكم فيها بالوسائل البديلة لفض المنازعات"، مؤسسة التمويل الدولية، (2016) https ;//documents1.worldbank.org

الفرع الثاني: التوفيق والتحقيق

1- التوفيق:

وسيلة لحل النزاع عن طريق احالته للجنة التوفيق، وهي هيئة محايدة تتجلى مهامها في دراسة أسباب النزاع وتحديد وتمحيص الوقائع من اجل التوصل إلى مكامن الخلل، ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة لحل النزاع سلميا، وتعتبر قراراتها غير ملزمة لأطراف النزاع، فهو إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم ويتميز بمرونة أكبر[1].

2- التحقيق:

طريقة يقوم من خلالها الطرفان المتنازعان بتعيين لجنة تتجلى مهمتها في تقصي الحقائق حول وقائع معينة لتوضيح حقيقة وأسباب النزاع من خلال تقرير يسلم لطرفي النزاع، يتضمن الحلول الممكنة لحل الأزمة، ويعد تقرير هذه اللجنة غير ملزم قانونيا[2]

بالإضافة إلى أن التسوية السياسية ترتكز على عدد من المتغيرات، ويمكن ذكرها على النحو التالي[3]:

1- عدد الأطراف المرتبطة بالصراع، فهناك صراع ثنائي وصراع إقليمي ودولي تتعدد أطرافه

2- شمولية التسوية أو محدوديتها، حيث يمكن الاتفاق على تسوية شاملة أو جزئية

3- تحديد البعد المكاني والزماني في عملية التسوية، حيث يمكن الاتفاق على تسوية مؤقتة أو نهائية، مع تحديد نوع الصراع داخلي أو إقليمي أو دولي

4- كما يمكن إثارة الشخصية القانونية لأطراف الصراع.

المطلب الثاني: ثوابت الدبلوماسية الجزائرية

إن المقاربة السياسية الجزائرية وتصوراتها لحل الأزمة الليبية تضبطها ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، ومبادئ عقيدتها العسكرية، إذ تؤكد الجزائر على الثوابت التالية:[4]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها وخيارات شعوبها.
- العمل على البحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية بدل اللجوء إلى استعمال القوة والحسم العسكري.

---

[1]- زهير لعميم، "تدبير الأزمات في المواثيق الدولية: الآليات السياسية والاستراتيجيات،" *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، العدد 40، (2022): 183

[2]- نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا الاشكالات والتحديات

[3]- وليد سليم التميمي، "مفهوم التسوية السياسية،" *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد 9، العدد1، (1981) https://journals.ku.edu.kw/jss/index

[4]- منصوري لخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، الجزيرة نت، جانفي 2020 https://studies.aljazeera.net

- العقيدة العسكرية للدولة الجزائرية تقوم على عدم مشاركة القوات المسلحة الجزائرية في نزاعات مسلحة خارج الحدود الوطنية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الادوار الدستورية المحددة لمهام وصلاحيات الجيش الوطني الشعبي، وما يعبر عن احترام الجزائر لسيادة غيرها من الدول.

إن التزام موقف الحياد والوقوف على نفس المسافة من مختلف أطراف النزاع في ليبيا يبرره التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو مبدأ دستوري نص عليه دستور 2020 وما قبله من الدساتير خاصة في مادته 30 و31،غير أن ذلك لم يكن يعني أن الأزمة الليبية لا تهم أمن الجزائر وانها بعيدة عن مراقبة تطورات الأزمة، فقد سعت إلى مسايرة ومرافقة مختلف مراحل ومحطات تطوراتها باقتراح الحلول السلمية، ومحاولة إيجاد أرضية للنقاش وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، على أساس محورين هامين[1]:

- سعي الجزائر لجمع الأطراف الليبية للحوار وحثهم على اعتماده كأساس للوصول إلى حل الأزمة
- دعم الجهود الأممية والدولية لحل الأزمة في ليبيا بطرق سلمية.

تعمل الجزائر كدولة جارة وشقيقة على دعم استقرار ليبيا، فاستقرارها من استقرار الجزائر، ويهمها الوضع الأمني والحدودي بسبب تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية، ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر، فإنها كبلد جار تأخرت في اتخاذ موقف أو اجراءات من أجل المساهمة في إنهاء الصراع على السلطة في ليبيا، ربما كان سبب ذلك تركيزها على شؤونها الداخلية[2]، كان هذا شأن الجزائر قبل انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون، وفي إطار سعي الدولة الجزائرية إلى إنهاء النزاع المسلح في ليبيا والجلوس إلى طاولة الحوار للإخوة الليبيين، لم تتأخر الجزائر عن إبداء موقفها من الازمة الليبية منذ تولي الرئيس الجديد عبد المجيد تبون الحكم، فالجزائر أول وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا، لذلك لن تقبل الجزائر ابعادها عن تقديم الحلول المقترحة للملف الليبي، وفي هذا الإطار فقد انعقد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن الجزائري2020م، حيث ادرجت ضمن جدول أعماله بحث مستجدات الأزمة الليبية وقد تقرر بهذا الشأن ما يلي[3]:

- اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية الحدود الوطنية خاصة ما تعلق بالحدود الشرقية

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟،" عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، (مارس 2017): 14 http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf

[3]- منصوري لخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية

- إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، وبصفة عامة في منطقة الساحل والصحراء وفي إفريقيا.

يتضح مما تقدم أن هناك إرادة كبيرة لجعل الازمة الليبية مدخلا ومنطلقا لعودة الجزائر إلى الفعل والتأثير الدولي والاقليمي، بعد فترة من التراجع الدبلوماسي نتيجة جملة من الظروف السياسية الداخلية التي مرت بها الجزائر.

وتتحرك الجزائر بناء على مجموعة من المعطيات، وتسعى إلى تحقيقها في ظل أوضاع أمنية هشة تعيشها غالبية الدول المجاورة للجزائر، والمتمثلة في تنامي تهريب الأسلحة، الهجرة غير القانونية، وغيرها من التهديدات التي تؤثر بشكل أو بآخر على الأمن الوطني الجزائري[1]، وتنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا، وتعديل اتفاق الصخيرات من مجموعة من الثوابت، يتمثل أبرزها في الآتي[2]:

- مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في ليبيا، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

- إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من كونهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

- إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويظم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، وذلك لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الاسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.

- دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، لتمكينها من مكافحة الارهاب ووقف تدفق المهاجرين، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- رفض كافة انواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، إنطلاقا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيد من تعقيداتها.

---

[1]- علي مصباح محمد الوحشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد5، المجلد1، (2017): 6

[2]- عبد اللطيف حجازي، "مسارات محتملة: الوساطةالجزائرية لتسوية الأزمة الليبية..الرؤية والتحركات"، *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، (مارس2017) https://futureuae.com

المبحث الثاني

الصراع المسلح على السلطة في ليبيا والتدخل الدبلوماسي الجزائري لحل الصراع

إن فهم الأزمة السياسية الليبية يتطلب طبعا العودة إلى جذورها المباشرة، وهي ترتبط بداية بالتدخل العسكري لحلف الناتو والذي انتهى بانهيار النظام السياسي في ليبيا، ويمكن معالجة محتوى هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: كرونولوجيا الصراع المسلح على السلطة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي

لقد تولى معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب 1969م، حيث ألغى الحكم الملكي وانشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في الحكم مدة 42 سنة حتى تحرك الشارع الليبي في 17 فيفري 2011 الذي أسقط نظام حكمه[1].

كان للطابع القبلي للمجتمع الليبي من جهة وانتشار السلاح من جهة أخرى دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة بعد الإطاحة بنظام حكم القذافي في أكتوبر 2011م، هذا وقد شهدت الدولة الليبية انشقاقات داخل الجيش والحكومة، والتي كان أبرزها استقالة وزير العدل "مصطفى عبد الجليل"، ووزير الداخلية "اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي"، ثم لاحقا وزير الخارجية "موسى كوسى"، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973 بدعم الثوار والميليشيات بالأسلحة من خلال تمكين هؤلاء من الاستيلاء على مخازن السلاح المتوفرة بشكل كبير[2].

في ظل هذه الظروف المأزومة تشكل المجلس الوطني الانتقالي في أعقاب تحرك الشارع يوم 27 فيفري 2011من برئاسة "القاضي مصطفى عبد الجليل"، وتم الاعتراف به دوليا، وقد عمل هذا المجلس على إصدار الإعلان الدستوري في أوت 2011م، واهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فيفري 2012م، ثم انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جوان 2012م، مع حل المجلس الانتقالي، وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة " علي زيدان"، وفي أعقاب ذلك حدث استقطاب بين التيار الليبيرالي والتيار الاسلامي، وتم بعد ذلك سحب الثقة من حكومة " علي زيدان" وتعيين مكانه " عبد الله الثني"، وإقدام البرلمان على تغيير مقره إلى مدينة "طبرق" شرق ليبيا، وفي خطوة سياسية آثر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014م تشكيل حكومة الانقاذ الوطني بقيادة "عمر الحاسي" في طرابلس، وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها إسم "فجر ليبيا" في غرب ليبيا ضد قوات القعقاع والصواعق المدني التي أجبرت على الانسحاب من طرابلس، على إثر هذه العملية تدخلت هيئة الامم

---

[1]- نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟، 7

[2]- المرجع السابق، 8

المتحدة بإرسال المبعوث " برناردينو ليون " مندوبا لها، وفشل في مهمته وخلفه "مارتن كوبلر" وتمت صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب في 17 ديسمبر 2015م، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي، الحكومة، المجلس الأعلى للدولة، وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" في طرابلس ولكن هذا الاتفاق لم يطبق على أرض الواقع وبقي حبر على ورق لأنه اتفاق لا يلزم كلا طرفي الصراع في ليبيا[1].

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة سياسية عميقة مع استمرار الصراع المسلح والذي غذته التدخلات الخارجية سواء أطراف عربية أو غربية، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة "الحكومة المؤقتة" برئاسة عبد الله الثني، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب الليبي فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج.

التدخل الأجنبي زاد الأمر تعقيدا

لقد أدى التدخل الأجنبي في الصراع الليبي الداخلي إلى تحول الصراع من صراع داخلي إلى صراع إقليمي ثم دولي، حيث زاد من حدة الاحتقان من جهة ومن جهة أخرى زاد من حدة الاستقطاب والإصطفاف، فمنذ أن انهار النظام السياسي في ليبيا بعد الفوضى التي عاشتها الدولة الليبية في 2011 بعد التدخل العسكري لحلف الناتو واغتيال الرئيس السابق معمر القذافي، أصبح الوضع السياسي والأمني الليبي متدهورا وخطيرا بسبب حالة الفوضى السائدة بعد سقوط النظام وضعف الدولة، حيث أصبح استرجاع الأمن والسلم في ليبيا من التحديات الكبيرة لكل الأطراف والفواعل الوطنية والدولية ما ادى إلى:

1- انتشار تهريب الأسلحة عبر الحدود دون رقيب ولا حسيب
2- المتاجرة غير المشروعة بالوقود ومختلف البضائع
3- انتشار الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، كل ذلك بات يشكل تهديد ليس على ليبيا فقد بل على دول الجوار كذلك.

إن التدخل الاجنبي في ليبيا بات حريصا على حماية مصالحه في هذه الدولة المنهارة، إضافة إلى أن هذه المصالح جد متضاربة ومتداخلة في نفس الوقت، ما يزيد من الاحتقان واحتمالية إطالة أمد الأزمة، وعودة هاجس الحرب الأهلية التي اندلعت سنة 2014م، حيت تم اخمادها مؤقتا، بالإضافة إلى ذلك فقد أعاد إلى السطح تلك الخلافات القديمة بين القبائل المكونة للمجتمع الليبي، ما أدي إلى حدوث شرخ اجتماعي عميق أدى بدوره إلى الانقسام داخل صفوف الليبيين، فهناك قبائل الشرق والغرب والجنوب وهكذا.

[1]- المرجع السابق، ص 8

في ظل هذا الانقسام والتشرذم العميق تتباعد الرؤى وتصبح عملية المصالحة الوطنية بين مختلف أطياف المجتمع الليبي صعبة التحقيق، رغم أنها ضرورة حتمية لتحقيق الأمن والتنمية، وبناء الدولة والمجتمع معا[1].

لقد تحولت الأزمة الليبية بسبب التدخل الأجنبي إلى حروب بالوكالة وساحة للصراعات على ثروات ليبيا خاصة النفط، كصراع شركتي توتال وأيني وبريتش بتروليوم إلى جانب مطامع تركيا في غاز شرق المتوسط حصة ليبيا، كما أصبحت منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي، ما ادى إلى انتشار الجماعات الارهابية والإجرامية والميليشيات المسلحة، وما لهذه الجماعات من عمل إجرامي يهدد أمن المنطقة بالكامل.

المطلب الثاني: التدخل الدبلوماسي الجزائري لحل الصراع

لا يمكن للجزائر أن تنأى بنفسها عن ما يحدث في الجارة ليبيا، فاستقرار دولة ليبيا من استقرار الجزائر، ربما تكون الجزائر قد تأخرت في إبداء موقفها من الأزمة الليبية ولكن هذا كان له ما يبرره، إلا أن عودتها القوية إلى مهامها الدبلوماسية التقليدية في الوساطة السياسية بين أطراف النزاع لا ينكره أحد، وقد كان للجزائر دور مهم في محاولة إنهاء الصراع في ليبيا.

الفرع الأول: دوافع التدخل الدبلوماسي الجزائري في حل الأزمة السياسية الليبية

في البداية يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية فيما يخص الأزمة السياسية في ليبيا كانت مواقفها تكتنفها التوجسات الأمنية، لذلك نجد أن صانع القرار في الجزائر كان منشغلا فعلا باعتبارات المصلحة الوطنية العليا في حماية الأمن الوطني، فالموقف الجزائري كان يرى أن التدخل باسم الحماية الانسانية يخفي وراءه مصالح استراتيجية واقتصادية لمن يدعون ذلك، قد تكون على حساب الأمن والمصلحة الجزائرية، مع إدراك الجزائر لحقيقة أن سقوط النظام الليبي ستنجم عنه تحولات غير مرغوب فيها، في حال تدفق السلاح وموجات اللاجئين، والجريمة المنظمة عبر الحدود، وفي حال تدفق مصادر التمويل والتموين والتجنيد للجماعات الإرهابية في محور الساحل، وظهور حركات تمرد انفصالية على أسس إثنية[2].

إن تزايد وارتفاع حدة القتال واحتمالية سقوط طرابلس في حرب أهلية يمثل هاجسا أمنيا يؤرق الجزائر التي تعتبر طرابلس خطا أحمر كما عبر عليه بيان الرئاسة الصادر عقب استقبال رئيس الجمهورية لرئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 6 جانفي 2020م، وهو التوجس الذي يلخصه الباحث امحند برقوق في أهم أوجه انعكاساته على الأمن بمستوييه الوطني والإقليمي كما يلي[3]:

---

[1]- رضا كشان، "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد7، العدد2، (2020): 20

[2]- رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، *سياسات عربية*، العدد23، (نوفمبر2016): 92

[3]- منصوري لخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية

1- ظهور موجات لجوء غير مسبوقة نحو تونس بالدرجة الاولى، وبدرجة أقل حدة نحو الجزائر
2- تحويل ليبيا إلى حاضنة حقيقية لإرهاب عالمي جديد
3- مضاعفة أعمال التدخل الأجنبي في ليبيا وفي كامل المنطقة.

الفرع الثاني: حركية الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية

بعد عزلة جمدت دور الجزائر ومكانتها الاقليمية والدولية لحوالي عشرين عاما، بدأت الجزائر استعادة مكانتها بشكل ملحوظ، ومشاركتها في مؤتمر برلين 2020م لبحث الأزمة الليبية الذي عقد بحضور عشر دول من بينها الولايات المتحدة الامريكية، روسيا بريطانيا وفرنسا، وهي التي تزيد حدودها مع ليبيا عن أكثر من ألف كيلومتر مربع، فالجزائر بشعبها وإرثها الثوري العميق في محاربة كل أشكال الاستعمار والهيمنة الاجنبية، تسير بثقة نحو استعادة هذا الدور وهذه المكانة وفق رؤية جديدة، وهذا سينعكس حتما وبشكل إيجابي على دول الجوار، فلولا خروج الجزائر من الساحة الإقليمية بسبب حالة الانكفاء الداخلي التي مرت بها طوال السنوات السابقة، لما تفاقمت الأزمات في المنطقة المغاربية[1].

ومن مؤشرات كثافة النشاط الدبلوماسي ذي الصلة بالأزمة الليبية الذي ترجمته الزيارات الدبلوماسية لعدد من الوفود الأجنبية ذات الصلة المباشرة بالملف الليبي، وتمثلت بالأساس في:

1- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 2020/1/6م إلى الجزائر وقد كانت فحوى الزيارة مايلي:
تأكيد ثقة حكومة الوفاق الوطني في المجهودات الجزائرية المبذولة للتخفيف من حدة التصعيد ودعم الحل السياسي،
التباحث حول آليات تفعيل الاتفاق الأمني المشترك بين الجزائر وليبيا الموقع خلال العام 2012م أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة الأمنية المشتركة والقاضي بتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود
2- زيارة وزير الخارجية التركي بتاريخ 2020/1/7 الذي اكد على ضرورة انخراط الجزائر في مبادرات البحث عن الحلول للأزمة الليبية إنطلاقا مما لها من دور محوري لا يمكن تجاوزه، لتتكلل زيارته باتفاق الطرفين على تجنب أي إجراء عملي يزيد في تعكير الأجواء، وبذل كل الجهود لوقف إطلاق النار.
3- زيارة وزير الخارجية والتعاون الإيطالي بتاريخ 2020/1/8م، الذي عبر عن تطابق وجهة نظر بلاده مع الطرح الجزائري الخاص بسبل حل الأزمة الليبية.
4- زيارة وزير الخارجية المصري بتاريخ 2020/1/9م لتباحث سبل حل الأزمة، مع ما لذلك من دلالات نظرا للإصطفاف المصري المعلن إلى طرف اللواء الليبي المتقاعد حفتر.

[1]- قسم المتابعة الاعلامية بي بي سي، "الصراع في ليبيا: هل تنجح الجزائر في تسوية الأزمة بعد اجتماع تبون بالسراج وجاويش أوغلو؟"، يناير 2020 https://www.bbc.com/arabic/intherpress-51019128

5- زيارة رئيس الجمهورية التركية الطيب رجب أردوغان للجزائر، فضلا عن زيارة لرئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد للجزائر، للتباحث حول دوافع تركيا في الإنزال العسكري في ليبيا، وسبل تطوير التعاون البيني للجزائر وتونس.

بالإضافة إلى هذه الزيارات الدبلوماسية إلى الجزائر ، يبرز إجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر بشأن ليبيا في إطار آلية دول الجوار الثلاثية الذي انعقد في الجزائر بتاريخ 6 نوفمبر 2025، هذا الاجتماع الذي أظهر أن الجزائر لا تمثل تيارا للإصطفاف وإنما وسيط موثوق لتوجيه عملية التسوية السياسية للصراع داخل ليبيا، وقد جاء فحوى البيان الختامي ينص على مجموعة من النقاط الأساسية التي لطالما نادت بها الجزائر كقاعدة متينة لحل الأزمة الليبية، ويمكن تلخيصها في الآتي[1]:

1- إعادة إحياء المسار السياسي الرامي إلى إنهاء الأزمة الليبية، وإنجاح عملية التسوية السياسية لهذه الأزمة برعاية هيئة الأمم المتحدة

2- التأكيد على أن الشعب الليبي وحده يملك زمام مسار عملية التسوية السياسية عن طريق دفع كافة الأطراف الليبية للإنخراط الفعلي في هذا المسار مع تغليب الحكمة ولغة الحوار على لغة الرصاص، لتجاوز كل العراقيل التي تحول دون تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية تفضي إلى إنهاء الأزمة.

3- تحقيق المصالحة الوطنية الليبية الشاملة بمشاركة جميع مكونات الشعب الليبي

4- رفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي، مع ضرورة انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من جميع أنحاء ليبيا، مع وقف إطلاق النار وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.

5- التأكيد على أهمية التنسيق في مسار العملية السياسية مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في أي مبادرة سياسية ممكنة لإنهاء الأزمة، وهذا ما ركزت عليه الجزائر طبعا في كل تدخلات ممثلها على مستوى مجلس الأمن باعتبار الجزائر عضو غير دائم في المجلس.

المبحث الثالث

المقاربة السياسية الجزائرية وفرص النجاح

إن إيمان الدبلوماسية الجزائرية بضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي للصراع على السلطة في ليبيا، يعتبر الخيار الاستراتيجي الوحيد لإيجاد قاعدة قوية للحوار والتفاهم بين الأطراف الليبية المتحاربة، ولكن تبني هذا الخيار السياسي بالنسبة للكثير من الأطراف داخل وخارج ليبيا يعتبر محفوف المخاطر، خاصة وأن هناك هوة سحيقة بين مصالح الأطراف الخارجية المتدخلة في الصراع والمصطفة إلى أحد أطراف الصراع الداخلي، وبين

[1]- "البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر بشأن دولة ليبيا، آلية دول الجوار الثلاثية"، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2025/11/6 https://www.mfa.gov.dz

طموحات بعض الأطراف الداخلية للصراع، ومن هذا الباب فإن الدبلوماسية الجزائرية بما تملكه من إرث تاريخي ودبلوماسي قادرة على فرض هذا الخيار كحل نهائي وليس مؤقت للصراع على السلطة في ليبيا.

المطلب الأول: رهانات الدبلوماسية الجزائرية في فرض مقاربتها السياسية

يمكن للجزائر أن تلعب دورا دبلوماسيا مهما من اجل حل الصراع في ليبيا، لأن الدبلوماسية الجزائرية حافظت على مسافة موضوعية مع الأطراف المتصارعة وفرضت نفسها على أساس قوة جامعة، على عكس مصر التي اختارت الإصطفاف، كما أن الجزائر تسعى للعب دور الوسيط باعتبار الحل السلمي لا يتم إلا بجمع الفرقاء، وهو موقف قوي كدولة تجمع الليبيين على عكس دول أخرى[1]، ورهانات الدبلوماسية الجزائرية في ذلك كبير وتتمثل في:

1- مدى قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التمكن من حقن الدماء الليبية، والحفاظ على الحد الادنى من الشرعية في ليبيا.
2- المحافظة على ثوابت سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية، خاصة في ظل وجود محاولات عديدة لجر الجزائر للتدخل العسكري في ليبيا، الأمر الذي ترفضه الجزائر ليس فقط للإعتبارات السابق بيانها، بل لإدراكها أن التدخل العسكري الأجنبي لم يثبت يوما قدرته في حل الأزمات الداخلية والإقليمية، فهو لن يزيد إلا نار التفرقة بين الليبيين، وإتاحة هوامش جديدة لتحرك الجماعات الإرهابية والإجرامية.
3- الدعوة للحوار والسلم والعمل على توفير شروطهما، وتنشيط دبلوماسية الشبكات.
4- تفعيل العمل الانساني، وغيرها من الوسائل الضرورية لمواجهة قسوة الأزمة.
5- محاولة الجزائر تقديم نفسها أمام الداخل الليبي والأطراف الإقليمية والدولية على أنها وسيط محايد في الأزمة الليبية يمكن الاعتماد عليه لدفع عملية الحل السياسي، وهو ما يؤهلها خلال الفترة المقبلة للعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة الليبية، واستضافة حوار وطني ليبي ليبي يمكن ان يسفر عن الدفع نحو الحل السياسي في ليبيا.
6- من المعروف أن هناك مسافة بين الدبلوماسية التي تحاول إظهار افضل صورة عن الدولة وبين الفعل السياسي الذي يتحرك وفق مصالح الدولة، وبعض الدول ترى أن مصالحها تتعارض مع الحل السياسي في ليبيا (اغتيال سيف الإسلام القذافي كان هدفه تأجيج الصراع)، ولذلك تدعم الحل العسكري، وهناك ايضا فاعلين ليبيين ليست لديهم رغبة في الوصول إلى تسوية سياسية

[1]- منصوري لخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية

ويعتقدون أن بإمكانهم الانفراد بالحكم والسلطة، وفكرة التسوية السياسية ليست محبذة لهم، لذلك يحاولون التنصل والتهرب من أي التزام يقود لحل سياسي للأزمة الليبية[1].

المطلب الثاني: عناصر ودلالات المقاربة السياسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

يدل الموقف الجزائري من الأزمة الليبية على وفاء لمقاربتها الثابتة في تصورها لحل الأزمة في ليبيا والقائمة على أربع عناصر أساسية:

1- الحفاظ على السيادة والوحدة الترابية لليبيا

2- رفض التدخل العسكري الأجنبي المباشر وغير المباشر، ومن أي طرف كان.

3- رفض القيام بأي عمل او دور عسكري خارجي، وان يكون مجال سيادتها منطلقا أو معبرا لعمليات عسكرية أجنبية موجهة ضد ليبيا والشعب الليبي.

4- الدعوة إلى اعتماد الأساليب السلمية والحوار بين الليبيين لبحث الحلول الممكنة لحل الأزمة ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته في تحقيق السلم والأمن بليبيا.

إن تركيز الدبلوماسية الجزائرية على الحل السياسي السلمي، من خلال اتباعها لأسلوب الدبلوماسية متعددة المستويات (مستوى الأمم المتحدة، المستوى الاقليمي، المستوى الوطني من خلال تسويق آلية المصالحة الوطنية) نابع من قناعة راسخة بأن الحل العسكري لن يمنح الاستقرار والهدوء لليبيا والمنطقة كلها، مع خطر تحول ليبيا إلى قاعدة خلفية للإرهاب وما لذلك من تأثير سلبي على الأمن الوطني الجزائري[2].

وفي إطار تلك المقاربة فإن الجزائر تدرك جيدا طبيعة التواجد في منطقة متأزمة وذات حدود غير مستقرة وليس أمام الجزائر إلا حلين:[3]

1- دعم الحدود الجزائرية مع دول الجوار من خلال التعزيزات الأمنية وضمان أمن الحدود بما لها من خبرة في هذا المجال.

2- مواصلة التعاون الدبلوماسي وتقديم مبادرات لحل الأزمة الليبية لان العواقب وخيمة في حالة تأزم الوضع.

---

[1]- ياسين خطاب، "موقف الجزائر وتركيا تخلق توازنات في ليبيا"، 2020/01/26
https://www.elkhabar.com/press/article

[2]- حوسين بلخيرات،" الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية، رؤية تقييمية، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد 11، العدد1، (مارس 2018): 52

[3]- فؤاد جدو، "الجزائر تؤمن بأهمية العمل الجماعي لمعالجة الأزمة في ليبيا"، فيفري 2020 https://www.ech-chaab/ar

خاتمة:

إن موقف الجزائر من الازمة الليبية الحياد الإيجابي، حياد عن الاصطفاف مع أحد اطراف الصراع ضد الطرف الآخر، موقف ثابت من ثوابت السياسة الخارجية والعقيدة العسكرية الجزائرية، والمتمثل في رفض التدخل العسكري الأجنبي مهما كانت اطرافه ومبرراته، والعمل على توفير الظروف السياسية الداخلية والخارجية بما يتناسب وتمكين الليبيين من الوصول إلى حل سياسي سلمي ينهي الصراع بينهم، فإطالة أمد الصراع يهدد التماسك الاجتماعي للشعب الليبي، ويهدد الوحدة الترابية لليبيا، فهذا السيناريو وارد جدا في حالة إصرار كل طرف على رأيه وأهدافه،

إن تأثير الحركية الدبلوماسيةة الجزائريةة على مجرى الأحداث في ليبيا، ساهم بفعالية في تريث الأطراف الفاعلة عن الاندفاع نحو خيار الحسم العسكري، وهو ما يدل على أن ميزان القوة لصالح الجزائر في الملف الليبي، إذ أن تركيز الدبلوماسية الجزائرية على الحل السياسي نابع من قناعة راسخة بأن الحل العسكري لن يمنح الاستقرار والهدوء للشعب والدولة الليبية وكذا للمنطقة بأكملها.

ومن جملة النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي:

- إن الحياد الإيجابي للدبلوماسية الجزائرية منحها دور كبير لتلعب دور الوسيط في الصراع على السلطة في ليبيا، وما الزيارات الدبلوماسية لأطراف الصراع ومختلف الفواعل الإقليمية للجزائر دليل على أهمية الدور الجزائري والمبادرة السياسية الجزائرية.
- لا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء الجزائر من المبادرة بالحلول للصراع الدائر في ليبيا، والدليل تراجع ألمانيا في عدم دعوة الجزائر لحضور اجتماع برلين حول الصراع في ليبيا، وفشل اتفاق الصخيرات، حيث لم يتم تطبيقه رغم الموافقة المبدئية لأطراف الصراع، ولن يغير هذا من الواقع المتأزم في الداخل الليبي في شيء،
- التدخل الأجنبي في الصراع الدائر في ليبيا أدى إلى زيادة الاحتقان وممارسة العنف، وضعف المؤسسات السياسية وتفرقها على آراء مختلفة، وانتشار الحركات الإرهابية والسلاح مما يضع المنطقة بأكملها على صفيح ساخن.

وبعد التوصل إلى النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إن إطالة أمد الصراع في ليبيا لا يخدم إلا أعداء الأمة العربية والإسلامية، لذلك توصي الدراسة بضرورة توافق دول الجوار مصر وتونس والجزائر على مبادرة للتسوية السياسية في ليبيا قائمة على

احترام القرار الليبي الجامع الذي يخدم وحدة الشعب الليبي والدولة الليبية ودول الجوار دون خلفيات سياسية وأيديولوجية، وهنا أقصد آلية دول الجوار الليبي.

- رفض كل نوع من أنواع التدخلات الأجنبية في ليبيا بما فيها الإصطفاف إلى طرف على حساب طرف آخر، ودعمه بالسلاح والمقاتلين المرتزقة، الذين عاثو فساد في ليبيا، وبدل ذلك دعم أسلوب الحكمة والحوار بين الليبيين فهو شان ليبي، وارتداداته على دول الجوار ستكون وخيمة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الحفيان نورة،(2020) ،" التسوية السياسية في ليبيا الاشكالات والتحديات"، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، www.eipss-eg.org

2- هيئة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33 منه، https://www.un.org

3- كمال حماد، (1998)، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، بيروت: الدار الوطنية للدراسات

4- صلاح محمد عبد الحميد، (2012)، فن التفاوض والدبلوماسية، القاهرة: مؤسسة طيبة

5- مجموعة البنك الدولي، (2016)، "أساسيات الوساطة: كيفية إدارة المنازعات والتحكم فيها بالوسائل البديلة لفض المنازعات"، مؤسسة التمويل الدولية، https ;//documents1.worldbank.org

6- لعميم زهير ،(2022)، "تدبير الأزمات في المواثيق الدولية: الآليات السياسية والاستراتيجيات،" *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، العدد 40

7- التميمي وليد سليم ، (1981)، "مفهوم التسوية السياسية،" *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد 9، العدد1 https://journals.ku.edu.kw/jss/index

8- لخضاري منصوري ، (جانفي 2020)، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، الجزيرة نت، https://studies.aljazeera.net

9- نوفل أحمد سعيد وآخرون، (مارس 2017)، "الأزمة الليبية إلى أين؟،" عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf

10- الوحشي علي مصباح محمد ، (2017)، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد5، المجلد1،

11- عبد اللطيف حجازي، "مسارات محتملة: الوساطةالجزائرية لتسوية الأزمة الليبية..الرؤية والتحركات"، *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، (مارس2017) https://futureuae.com

12- كشان رضا، (2020)، "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد7، العدد2

13- زغوني رابح ،(نوفمبر2016)، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، *سياسات عربية*، العدد23

14- قسم المتابعة الاعلامية بي بي سي،(يناير 2020)، "الصراع في ليبيا: هل تنجح الجزائر في تسوية الأزمة بعد اجتماع تبون بالسراج وجاويش أوغلو؟" https://www.bbc.com/arabic/intherpress-51019128

15- "البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر بشأن دولة ليبيا، آلية دول الجوار الثلاثية"، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2025/11/6 https://www.mfa.gov.dz

16- خطاب ياسين، (2020/01/16)، "موقف الجزائر وتركيا تخلق توازنات في ليبيا"
https://www.elkhabar.com/press/article

17- بلخيرات حوسين ،(مارس 2018)، " الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية، رؤية تقييمية، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد 11، العدد2

18- جدو فؤاد، "الجزائر تؤمن بأهمية العمل الجماعي لمعالجة الأزمة في ليبيا"، فيفري2020https://www.ech-chaab/ar

1- Al-Hafyan, Noura, (2020), "Political Settlement in Libya: Issues and Challenges", Political Analyses, Egyptian Institute for Studies, www.eipss-eg.org
2-United Nations, Charter of the United Nations, Article 33, https://www.un.org
3- Kamal Hammad, (1998), International Conflicts: An International Legal Study in Conflict Studies, Beirut: National House of Studies
4-Salah Mohamed Abdel Hamid, (2012), The Art of Negotiation and Diplomacy, Cairo: Tayba Foundation
5-World Bank Group, (2016), "The Basics of Mediation: How to Manage and Control Disputes through Alternative Dispute Resolution", International Finance Corporation, https://documents1.worldbank.org
6- Laamim Zuhair, (2022), "Crisis Management in International Treaties: Political Mechanisms and Strategies," Al-Bahith Journal of Legal and Judicial Studies, Issue 40
7- Al-Tamimi, Walid Salim, (1981), "The Concept of Political Settlement," Journal of Social Sciences, Vol. 9, No. 1 https://journals.ku.edu.kw/jss/index
8-Lakhdari Mansouri, (January 2020), The Algerian and Tunisian Perspectives on the Libyan Crisis, Al Jazeera Net, https://studies.aljazeera.net
9- Nawfal Ahmed Saeed et al., (March 2017), "The Libyan Crisis: Where Is It Heading?", Amman: Centre for Middle Eastern Studies, Issue 13, http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf
10- Al-Wahshi Ali Musbah Muhammad, (2017), "The Role of Algerian Diplomacy in Resolving the Current Libyan Crisis", Journal of Legal and Political Studies, Issue 5, Volume 1,
11-Abdullatif Hijazi, "Possible Pathways: Algerian Mediation to Resolve the Libyan Crisis… Vision and Movements", Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, (March 2017) https://futureuae.com
12- Kashan, Reda, (2020), "Foreign Intervention in Internal Arab Affairs and Its Implications for Arab National Security: A Case Study of Libya", Algerian Journal of Political Studies, Vol. 7 No. 2
13- Zaghouni Rabah, (November 2016), "The Crisis in Algerian Foreign Policy: Between the Legacy of Principles and Calculations of Interest: A Case Study of the Arab Spring", Arab Politics, Issue 23
14-BBC Media Monitoring Unit, (January 2020), "The Conflict in Libya: Will Algeria Succeed in Resolving the Crisis Following Tebboune's Meeting with Sarraj and Çavuşoğlu?" https://www.bbc.com/arabic/intherpress-51019128
15- "Final Statement of the Meeting of the Foreign Ministers of Algeria, Tunisia and Egypt on Libya, the Tripartite Neighbouring Countries Mechanism", Algerian Ministry of Foreign Affairs website, 6 November 2025 https://www.mfa.gov.dz
16- Yassin's speech, (16 January 2020), "Algeria and Turkey's stance creates a balance in Libya" https://www.elkhabar.com/press/article
17- Belkhirat Houssine, (March 2018), "Algerian diplomacy and the resolution of the Libyan crisis: an evaluative perspective", Journal of Law and Political Science, Vol. 11, No. 2
18- Jadou Fouad, "Algeria believes in the importance of collective action to address the crisis in Libya", February 2020https://www.ech-chaab/ar